دور الذكاء الاصطناعي في سيادة القانون

الزهرة عبدالرحمان الحموتي*

DOI:10.15849/ZJJLS.240330.40

*كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الأول ، وجدة، المغرب

للمراسلة :zohra.elhammouti.23@ump.ac.ma

الملخص

تتناول الدراسة موضوع الذكاء الاصطناعي من الجانب القانوني؛ فهو من التقنيات الحديثة التي تستعمل في مجال القانون، وفي ظل التطور الهائل الذي يشهده الذكاء الاصطناعي فإنه يستدعى التوجيه والتنظيم والتأطير، فكان من الضروري تتبع تشكيل هذه التطورات وفق لمنظور منطقي قانوني، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي يستعمل في المجال القانوني المرتبط بالحقوق والحريات .

الذكاء الاصطناعي كما هو متعارف عليه هو ذكاء يحاكي الذكاء البشري هكذا كان، لكن الأن أصبحنا نتحدث عن وجود ذكاء اصطناعي قادر على اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام، فالقانون يمنح للقاضي السلطة التقديرية لإصدار أحكامه وفق منطق العدالة القانونية.

ففي ظل التطبيق الصارم للقانون كيف سيتعامل الذكاء الاصطناعي مع السلطة التقديرية الممنوحة له كقاضي روبوت، فالقاضي العادي إنسان يتميز عن غيره من الكائنات بالعاطفة، بحيث يراعي القاضي ظروف التخفيف تحقيقا للعدالة، فكيف نتحدث عن العدالة في ظل وجود كائن افتراضي أو شخص إلكتروني غير حقيقي، لكنه قادر على اتخاذ قرارات دون اللجوء للمبرمج أو المنتج.

تقتضي سيادة القانون تقييد الجميع باحترام مبدإ الدستورية، مما قد يطرح فكرة فعلية تطبيق القانون من قبل الذكاء الاصطناعي، ومدى واقعيته وقدرته على إدماج المعطيات بغير المس بجوهر القانون وروحه.

كما قد يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي مسألة حيادية القانون، ذلك أن الذكاء الاصطناعي مبرمج وفق خوارزميات معينة من قبل البشر فقد تكون تلك المعلومات والبيانات تخدم مصالح معينة أو تتخذ قرارات وفقل للتحيزات الموجودة في المجتمع.

الكلمات الدالة:

سيادة القانون ، الذكاء الاصطناعي ، العدالة الدستورية ، الشخصية القانونية ، التفكير أو المنطق القانوني

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

The role of artificial intelligence in the rule of law

Zohra elhammouti*

* Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammed first University, Oujda , Morocco.

*** Crossponding author:** zohra.elhammouti.23@ump.ac.ma

Abstract

The use of artificial intelligence in the legal field can lead to bias in the issuance of judgments and a failure to achieve the fundamental principle of justice. Additionally, the use of artificial intelligence raises the issue of transparency and accountability, as it may be difficult to explain how decisions were made and what criteria were adopted in these decisions.

Therefore, it is necessary to establish a clear and specific legal framework for the use of artificial intelligence in the legal field, which determines responsibility, accountability, and transparency in decision-making. Artificial intelligence should be guided by principles of justice and human rights, ensuring impartiality and dealing with transparency and accountability.

In addition, training and qualification should be provided for judges, lawyers, and experts in the legal field to understand and confront the challenges that the use of artificial intelligence in the legal field may pose.

In conclusion, the use of artificial intelligence in the legal field is an opportunity to improve and facilitate the process of issuing judgments and providing justice, but this must be done responsibly and balanced according to legal principles and human rights.

Keywords: Rule of law , Artificial intelligence , Constitutional justice , Legal personality, Legal reasoning.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المقدمة

يعتبر موضوع الذكاء الاصطناعي من المواضيع المثيرة للاهتمام في العصر الحديث، بحيث يشهد هيمنة على مجموعة من المجالات، يعرف الذكاء الاصطناعي بكونه قدرة الأجهزة والبرامج على اتخاذ القرارات بناء على الخوارزميات المبرمجة لذلك الغرض، ومع التطور الهائل للذكاء الاصطناعي أصبح الحديث عن سبل لتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، وتجنب الاستخدامات العشوائية له، بشكل يجعل من الذكاء الاصطناعي يراعي الظروف الواقعية وامتلاكه القدرة على الاستجابة السريعة بشكل مرن يراعي فيها التغيرات المفاجئة، وبالتالي خلق قواعد قانونية دقيقة وواضحة.

وعليه، تتنوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على استخدام العديد من التقنيات والأدوات مثل التعرف على الوجه والصوت ومعالجة اللغة وتحليل البيانات لتكون قادرة على حل المشاكل واتخاذ قرارات مماثلة لتلك التي يتخذها الإنسان، من أجل تحسين كفاءة وسرعة اتخاذ القرارات وتقديم حلول لنزعات المتقاضين[1].

إن استخدامات الذكاء الاصطناعي ينجم عنها مجموعة من المخاطر التي قد تؤدي إلى إحداث مخاطر بالغير، لذلك سنحاول خلال هذه الدراسة معرفة الأساس القانوني الذي يتم الرجوع إليه لمعرفة على عاتق من تقوم المسؤولية القانونية وكيفية التعويض عنها.

يواجه الذكاء الاصطناعي تحدي المطابقة للقانون والتوافق معه، حيث أنه مبرمج على امتلاك القدرة على اتخاذ قرارات عقلانية منطقية وامتلاك القدرة على الحفظ والتعليم، وفي هذا تعمل الدول[2] على القيام بمزيد من الابحاث وتطويرها لخدمة البشرية[3].

يعني الذكاء الاصطناعي قدرة الروبوتات الأكثر حداثة وتطورا على اتخاذ القرارات وفقا للصيغ والخوارزميات التي تحاكي الظروف التي يوجهونها خاصة في المجال القانوني الذي هو محل الدراسة[4].

ظهر مفهوم الذكاء الاصطناعي بداية الثمانينيات مع "Aalan Turing" بغية تأسيس ذكاء اصطناعي قادر على تقليد الذكاء البشري من خلال فهم الآليات المعرفية التي يمتلكها هذا الأخير، غير أنه مع التطور الذي يشهده العالم اليوم أصبح البحث والطموح يعمل على إنتاج ذكاء اصطناعي قادر على تقديم الاقتراحات واتخاذ القرارات[5].

بما أن سيادة القانون تقتضي من الجميع التقيد بالقانون احتراما لمبدأ سيادة الدستور، فإن هذه السيادة أصبحت تشكل نقطة بحث مع تطور استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، بحيث أصبح الحديث عن مدى قدرة وتدريب الذكاء الاصطناعي على احترام مبدأ سيادة الدستور، واحترام تدرج القواعد القانونية التي تشكل محورا

---

[1] للمزيد أنظر (تقديم كتاب الذكاء الاصطناعي والقانون) فوزي غروس، الذكاء الاصطناعي والقانون، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص – 3– 2023، ص، 5.

[2] الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين.

[3] مقال منشور https://www.maxicours.com/se/cours/l-intelligence-artificielle/ ، بتاريخ 2023/08/22، على الساعة 23:41.

[4] The Legal personality of robots, Eduardo Vilá، مقال منشور على https://vila.es/en/technology/the-legal-personality-of-robots/ بتاريخ 2023/08/22، على الساعة 01:10.

[5] Cédric Villani, Les enjeux politiques de l’intelligence artificielle, pouvoir, revue française d’études constitutionnelles et politiques 2019, p, 5.

أساسيا في دولة القانون، في هذا السياق يتم تدريب الذكاء الاصطناعي على التأكد من مدى مطابقة القوانين للدستور، واحترام هرمية القواعد القانونية، أي التفكير في تنظيم الذكاء الاصطناعي بطريقة تحافظ على سيادة القانون وتحمي الحقوق والحريات وسن تشريعات تتوافق مع الدستور والقوانين الوطنية والكونية.

وعليه، فسيادة القانون تهدف إلى إلغاء القانون المخالف للدستور؛ فكيف سيتعامل الذكاء الاصطناعي مع القوانين المخالفة للدستور؟

تأسيسا على ما سبق، فإنه سيتم برمجة الذكاء الاصطناعي لتنبيه مستعمليه إلى وجود قاعدة قانونية أو نص قانوني مخالف للدستور وذلك تحقيقا لاستقلالية القضاء على التحقق من دستورية القوانين، فيكون للقاضي الدستوري صاحب الاختصاص الحق في إبطال النص المخالف للدستور، هكذا يجب تطوير الذكاء الاصطناعي على آليات الرقابة الفعالة تحقيقا للنجاعة، بحيث يجب أن تكون هذه الآليات قادرة على رصد القوانين المخالفة للدستور تحقيقا للعدالة الدستورية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة الدراسة في البحث عن إمكانية تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في مجال القانون بشكل يخدم مصالح المجتمع وحماية حقوق وحريات الأفراد، في ظل عدم وجود قواعد قانونية تحكم الاستخدامات العشوائية للذكاء الاصطناعي، فما هي طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون؟ وما مدى استجابة الأنظمة القانونية والتشريعية للتطورات التي يشهدها الذكاء الاصطناعي؟.

أهمية البحث:

للموضوع أهمية تكمن في معرفة امكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون والوصول لقرارات متناسقة ومنسجمة مع القواعد القانونية تكفل الأمن القانوني، كما تتمثل أهميته كذلك في ضرورة وضع قواعد قانونية تواكب التطور الحاصل في مجال الذكاء الاصطناعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تقنيات الذكاء الاصطناعي وكيف ستساهم في سيادة القانون، والبحث عن سبل تجاوز التحديات القانونية التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي من قبيل اتخاذ الروبوتات قرارات قانونية بدلا من البشر، بشكل يحقق الفعالية والحفاظ على حقوق الأفراد.

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الأنظمة القانونية

تعمل الأنظمة القانونية المختلفة على حماية حقوق الإنسان الكونية بسن مجموعة من القوانين التي من شأنها الحفاظ على هذه حقوق، فقد حدد الدستور المغربي مجموعة من الحقوق والحريات في الباب الثاني من دستور

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

2011[1] التي يجب على المشرع احترامها وعدم المساس بها، وهو نفس المنحى الذي سلكه الدستور الأردني الذي حدد حقوق وحريات الأفراد في الفصل الثاني من الدستور[2].

نظرا للأهمية التي تكتسيها حماية الحقوق ولغاية ضمان استقرار المعاملات وتقوية إمكانيات الحفاظ على هذه الحقوق القانونية المشروعة خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم وهيمنة الذكاء الاصطناعي على جل المجالات بما في ذلك المجال القانوني؛ فقد يتم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي مستقبلا للتحسين من جودة التشريعات واتخاذ القرارات القانونية التي تتخذ من قبل صانع القرارات القانونية الذي يشهد هيمنة الذكاء الاصطناعي عليها بما يكفل لهم الدقة والكفاءة في تحليل مختلف البيانات القانونية.

كما سيساعد على الاطلاع بسهولة على السوابق القضائية والقانونية والبحث عن إمكانية وجود قوانين منسجمة أو غير منسجمة فيما بينها، فوجود قوانين غير منسجمة تساهم في إهدار مجموعة من الحقوق والحريات، لذا من الممكن تدريب الذكاء الاصطناعي على البحث عن النصوص القانونية المخالفة بعضها لبعض واعطاء حلول مناسبة للمشرع من أجل تجوز ذلك القصور.

كل هذا قد يطرح إشكالية استخدام الذكاء الاصطناعي فيما يخص ضمان الشفافية والمسؤولية، كما قد يثير تحديات في حالة وجود خطإ في البيانات التي استخدمت من قبل الذكاء الاصطناعي، ومدى دقتها؟ فمن سيتحمل المسؤولية هنا عن الخطإ الذي سيرتكبه الذكاء الاصطناعي؟

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

يعتبر الذكاء الاصطناعي من التقنيات الحديثة التي تتطور بشكل سريع في مجال القانون، ومن أجل ضمان استخدام فعال ومسؤول يجب البحث عن المسؤولية القانونية الناجمة عن أخطاء واستعمالات الذكاء الاصطناعي غير القانونية .

وتماشيا مع ما تم ذكره، سنحاول التركيز على تحديد طرق تطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، وكيف يمكن أن تستفيد منه الأنظمة القانونية العالمية والوطنية؟، والتوصل لمعرفة مدى قدرته على التفكير واتخاذ القرارات في مجال القانون.

نظرا لأهمية الذكاء الاصطناعي في وقتنا الراهن فإنه تم البحث عن امكانية استغلال هذه الثورة التكنولوجية في مجال القانون؛ إلا أنه انقسمت الآراء حول استخداماته، وهذا ما دفع الباحثين والفقهاء إلى التفكير والنقاش حول منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، اتجاه رافض الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، فالقوانين المدنية في جميع دول العالم تعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية، الشخصية القانونية للشخص الطبيعي، والشخصية القانونية الاعتبارية أو الشخصية المعنوية، بينما الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقال عنه أنه

[1] ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد

[2] دستور المملكة الأردنية الهاشمية.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

يتمتع بالشخصية الافتراضية؛ القانون المدني منذ وجوده يعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية، فكيف له اليوم أن يعترف بوجود شخصية افتراضية.

إن القوانين الكونية التقليدية لم تعرف قبل وجود شخصية افتراضية لتعترف لها بالطبيعة القانونية، وبالتالي الاعتراف بالشخصية الافتراضية لها، ذلك أن القواعد القانونية الحالية لا تساعد الباحث القانوني على الرؤية الحقيقية للأشخاص الافتراضين خاصة الذكية منها والتي غزت العالم اليوم، فهي أشخاص جديدة لا يعرفها واضع القوانين وشراحه[1]، وكل المعلومات والخوارزميات والتقنيات والبيانات كلها معلومات منحها له الإنسان تنقصه فيه المبادرة وردود الفعل من جانب الذكاء الاصطناعي.

وتفسيرا لذلك، فإن منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية معناه أن يكون لأشخاص الذكاء الاصطناعي إرادة، وهذا احتمال غير ممكن بالنسبة لتقنية الذكاء الاصطناعي لأنها لم تصل بعد إلى درجة البرمجة الذاتية دون تدخل للبشر[2] والمعلومات التي تتوفر عليها إنما هي معلومات محددة ودقيقة توصل إليها البشر من قبل، أي أنها لا تقدم لنا جديد، الشيء الذي يتحه الذكاء الاصطناعي هو إيصال تلك المعلومات للبشر بشكل أسرع وأدق، لكن السؤال المطروح هنا ما مدى دقة المعلومات التي يتحها الذكاء الاصطناعي؟ فالذكاء الاصطناعي لم يصل بعد لمرحلة تحمل المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها، غير أنه هناك من يدافع عن فكرة ان الذكاء الاصطناعي يجب أن يتحمل المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها.

الجدير بالملاحظة، أن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تقتضي الاعتراف له بالشخصية الافتراضية وبالعديد من الحقوق المقررة للأشخاص المعترف لهم بالشخصية القانونية، يمكن القول أن هناك صعوبة في إقامة مسؤولية مدنية أو جنائية للذكاء الاصطناعي بدون إقامة مسؤولية عن المستغل.

وفي المقابل، فإن الاتجاه الرافض للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، إنما هو يدافع عن فكرة أنه لا يوجد مبرر قانوني لذلك، باعتباره ذكاء يحتاج إلى التدخل البشري لتزويده بالبيانات والمعلومات وتحديثها بشكل مستمر.

إلى جانب الاتجاه الرافض الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، هناك اتجاه أخر يؤيد الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، يذهب هذا الاتجاه إلى وجوب الاعتراف بأهمية الذكاء الاصطناعي وضرورة منحه الشخصية القانونية، حيث تمكنه تلك الشخصية من اكتساب مجموعة من الحقوق وتحمل الالتزامات،

[1] حمدي أحمد سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطانطا، المنعقد من 11 إلى 12 أغسطس 2021، ص، 249.

[2] محمد خميسي، "الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي"، القذكاء الاصطناعي والقانون، مرجع سبق، ص، 61.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

وحججهم في ذلك أن الاشخاص الاعتبارين تم منحهم الشخصية القانونية وهي لا تتوفر على الإرادة والإدراك، ذلك أن مناط الشخصية القانونية ليس الإدراك ولا الإرادة ولا الصفة الإنسانية؛ فمفهوم الشخصية هنا مفهوم مجرد.[1]

فهذا الاتجاه يدافع عن فكرة أن للذكاء الاصطناعي وعي وإدراك قادر على محاكاة العمليات الادراكية المرتبطة بالذكاء البشري، ويمتلك القدرة على اتخاذ القرارات دون تدخل البشر، ففكرة الشخصية القانونية قديما ارتبطت فقط بالإنسان، لكن ليس لكل إنسان، بل الإنسان الحر وفقط ولم تكن تمنح لمن يتصف بالرق، ومع الوقت تطور ذلك حتى أصبح كل إنسان يتمتع بها وتطور الرهان حتى أصبحت تعطى حتى للأشخاص الطبيعيين (المعنويين)، وبالتالي تم التفكير في الفصل بينها وعدم التعامل مع الإنسان على أنه شيء.

وعليه، فإنه يمكن منح الشخصية القانونية لكيان معين إذا كان ذلك الكيان يتمتع بقدر من الوعي الذاتي مستقل عن تدخل البشر، وبمنحه إياها فإنه يقوم بتوفير الحماية للمجتمع من مخاطر استعمال الذكاء الاصطناعي والتي تكون بطريقة غير قانونية الهدف منها الحصول على منفعة شخصية تؤدي إلى زعزعة المصلحة العامة، وبالتالي البحث عن سبل توفير الأمن القانوني للأفراد.

والجدير بالذكر، أنه حسب هذا الاتجاه لم تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد آلات بل أصبحت آلات ذكية تمتلك من المهارات العالية والقدرات الفائقة على التفاعل مع محيطها واتخاذ مجموعة من القرارات المناسبة حسب طبيعة المشكلة، لذا فإن منح الشخصية القانونية الغرض منها حماية المجتمع من استخداماته الغير قانونية في حالة ارتكابه لخروقات وأخطاء مادية ملموسة[2].

ونتيجة لذلك، فإن الذكاء الاصطناعي هو ذكاء يحاكي الذكاء البشري وقد يتفوق عليه مستقبلا نظرا لاستعماله في جل مجالات، فهو ذكاء له القدرة على التفاعل والقدرة على التعلم واكتساب المهارات واتخاذ القرارات، مما يعني معه ضرورة تأطيره بنظام قانوني خاص به يحدد مسؤوليته والجزاءات المترتبة عن استعماله استعمالا غير قانوني.

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

انتشرت استخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل واسع، حيث بات يستخدم في جميع المجالات فقد أصبح ضرورة لابد منه، حيث أضحت العديد من الدول اليوم تتسارع إلى تطوير الذكاء الاصطناعي فيما يخدم مصالحها ومصالح المجتمع، وعليه فإن الذكاء الاصطناعي أصبح مبتغى كل الدول وتسعى من خلاله للتحكم والسيطرة عليه، لذا لابد اليوم من التفكير في صياغة قوانين تضع حدا للتعسف في استعمال هذه التقنية.

يقصد بالذكاء الاصطناعي مجموعة من برامج الكومبيوتر مصممة لمحاكاة البشر تتغذى على بيانات Data، فيمكن القول بأن "**الذكاء الذي يصنعه أو يصطنعه الإنسان بيده في الآلة أو الحاسوب، بمعنى أنه علم يعرف على أساس هدفه وهو جعل الآلات تعمل أشياء تحتاج ذكاء**"[3]، كما يقصد به "**اسم يطلق على مجموعة من**

[1] نفس المرجع، ص، 58.

[2] حمدي أحمد سعد أحمد، مرجع سابق، ص، 254.

[3] هاجر بوعرة،

الأساليب والطرق الجديدة في برمجة الأنظمة المحاسبية، التي تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي بعض عناصر ذكاء الإنسان، وتسمح لها بالقيام باستنتاجية عن حقائق وقوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسوب"[1].

تتعد تعريفات الذكاء الاصطناعي كونه مصطلحا حديثا شكل ثورة حقيقية في مجال التكنولوجيا، ويعبر عن تطور قدرات الآلة على القيام بمجموعة من الأنشطة التي تحتاج للذكاء والسرعة في الانجاز[2]، يمكن تعريفه بكونه " **قدرة الآلات والحواسب الرقمية على القيام بمهام معينة تحاكي وتشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية؛ كالقدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات الأخرى التي تتطلب عمليات ذهنية، كما يهدف الذكاء الاصطناعي إلى الوصول إلى أنظمة تتمتع بالذكاء وتتصرف على النحو الذي يتصرف به البشر من حيث التعلم والفهم، بحيث تقدم تلك الأنظمة لمستخدميها خدمات مختلفة من التعليم والإرشاد والتفاعل**"[3].

إذن، تهتم الدراسة بالبحث عن تطور الأنظمة والبرامج التي تعتمد على التفكير واتخاذ القرارات التي تكون قريبة من الذكاء البشري باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، فهو يهدف لتطوير الأنظمة وحل المشكلات لذا أصبح من الضروري استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون أثناء التعامل مع البيانات والمعلومات القانونية والاطلاع على السوابق القضائية، ومن هذا المنطلق فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون قد يمكن من تحليل الأدلة والبيانات واستخلاص مجموعة من القرارات، كما يُمكن من تحليل اللغة القانونية للنصوص القانونية وفهمها بشكل سلس وواضح، ذلك أن الذكاء الاصطناعي له القدرة على تحليل المعطيات بشكل دقيق وسريع.

عرف "أندرياس كابلان ومايكل هاينلين" الذكاء الاصطناعي بأنه " قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف محددة من خلال التكييف المرن"[4]، فالذكاء الاصطناعي إذن هو القدرة على التكييف مع الوقائع والتصرف وفق لما تمليه عليه الضرورة ووفق أخلاقيات مبرمج عليها سابقا لتقديم الحلول للمشكلات التي يطرحها عليه الإنسان ويجيب بأسلوب كما لو أن الإنسان هو الذي يجيبك.

---

[1] عائشة يحي شفقة، الحماية القانونية للمنصفات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، السنة الجامعية 2021، ص، 10.

[2] راجع في ذلك:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9% 84%D8 %B0
B5 % D9 % 83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8 %A5% D8%
/D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A

تاريخ الاطلاع: 2023/08/07، على الساعة 19:31.

[3] Artificial intelligence (AI),"We ask whether computers can think in ahuman fashion "
https://www.open.edu/openlearn/science-maths-technology/computingand-ict/computing/artificial-intelligen
تاريخ الاطلاع: 2023/08/07 على الساعة 21:20.

[4] acting " and reject in favor of "thinking humanly" Stuart Russell and Peter Norvig characterize this definition as "rationally"

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي

سنركز في هذه الفقرة على الحديث عن خصائص الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني من أجل الاستخدام الامثل لهذه التقنية، وعليه ينبغي التعرف على الخصائص التي تميزه في هذا المجال لأنه يهدف لحماية حقوق وحريات الأفراد، غير أنه على الرغم من فوائد استخداماته إلا أنه يجب التعامل بحذر معه تحقيقا للأمن القانوني؛ ومن بين خصائصه نذكر:

الدقة والسلامة: يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة ودقيقة عند ارتباطها بمجال القانون لأنه مجال حساس يهدف للحفاظ على حقوق الافراد من المساس بها، لذا يفترض أن تكون نتائج تحليله دقيقة ومفهومة وواضحة.

التحليل القانوني: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية بشكل دقيق وواضح، بحيث يتم تفكيك هذه النصوص بغرض تحليل هيكلة محتواها والغرض المتوخى منها وتحديد المفاهيم المستخدمة بشكل دقيق لا غموض فيها، وقد يشمل التحليل القانوني تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية التي قد يتم استغلالها في قضية معينة وتحديد التأثيرات المحتملة لها على حقوق الافراد، لذا يتعين قراءة النصوص القانونية بتأن لفهم النص القانوني وفهم مفاهيمه القانونية.

يمكن القول، أن تحليل النصوص القانونية يشكل أداة رئيسة لفهم النصوص القانونية والغرض منها والحفاظ على حقوق الأفراد من أي مساس.

التنبؤ بالنتائج: يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالنتائج من خلال الاعتماد عليه لتحليل البيانات والمعطيات المستخدمة سابقا في قضية معينة.

التعامل مع السوابق القضائية أو التشريعية: ولأن الذكاء الاصطناعي أداة تقوم بتخزين المعلومات والبيانات، فإنه يمكن الاستفادة منه من أجل الاطلاع على القضايا السابقة أو النصوص التشريعية من أجل صياغتها صياغة دقيقة ومنسجمة مع النصوص التشريعية الاخرى، تفاديا لإصدار أحكام متناقضة فيما بينها أو إصدار قوانين غير منسجمة، هنا يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل توجيه العمل القضائي والتشريعي.

التعامل مع السوابق التشريعية تساهم في صياغة نصوص تشريعية منسجمة فيما بينها تراعي خصوصية القوانين التي سبق وتم إصدارها، وهنا يكمن دور الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص التشريعية السابقة ومساعدة المشرع على التعرف عليها بشكل أوضح في شأن مسألة معينة.

كما أن للذكاء الاصطناعي دور مهم في تحديد السوابق القضائية ذات الصلة بنص قانوني معين، ذلك أن السوابق القضائية قد تكمن في فهم حكم قضائي سابق تم تطبيقه بتفسير معين من قبل القاضي، بحيث سيتمكن هنا الذكاء الاصطناعي من تحليل المعلومات من خلال البيانات النصية التي يتوفر عليها الذكاء الاصطناعي من

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

أجل تحسين جودتها، فالذكاء الاصطناعي يتعلق بالقدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات بشكل معين أو وظيفة معينة[1].

وفي سابقة من نوعها قام محامي أمريكي باستعمال الذكاء الاصطناعي (تشات جي بي تي)، في التحضير لقضاياه أمام المحكمة، ومن حيثيات القضية أن المحامي الذي مارس مهنة المحاماة لثلثين سنة بحيث تبين للقاضي أن المحامي قدم وثائق على أساس أنها سوابق قضائية غير أنه تبين أنه سوابق قضائية غير موجودة في الواقع، وهنا اتضح أن المعلومات التي قدمها الذكاء الاصطناعي معلومات غير حقيقية وغير دقيقة؛ وتتعلق القضية الأصلية بشخص يقاضي شركة طيران بشأن إصابة يزعم أنه تعرض لها، وسرد محاموه عددا من القضايا السابقة لتعزيز موقفه أمام المحكمة، ولكن دفاع شركة الطيران كتب إلى القاضي بأنه لم يعثر على هذه القضايا التي وردت في عريضة الادعاء.

وكتب القاضي في تقريره أن ستا من القضايا التي عرضها فريق الادعاء لا وجود لها في الواقع، وطالبه بتفسير لذلك. وقد تبين من التحقيق أن ستيفن شوورتز استعمل تشات جي بي تي للبحث عن قاضيا سابقة مشابهة.[2]

هل يمكن الحديث عن إمكانية توفر الذكاء الاصطناعي على خاصية العاطفة فيصبح هناك قاضي روبوت له القدرة على إصدار الأحكام القضائية؛ ففي ظل التطبيق الصارم للقانون يمتلك القاضي السلطة التقديرية في إصدار أحكامه مراعيا في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فهل سيمتلك القاضي الروبوت القدرة على مراعاة هذه الجوانب، وبالتالي، إصدار أحكام تتسم بالعدالة؛ فالعاطفة هي شعور إنساني محض تجعل من القاضي يراعي مجموعة من الظروف لمرتكب الفعل الغير القانوني.

إن سعي البعض لصنع روبوتات تتسم بالعاطفة لقيت اعتراض فقد اعتبروا أن العاطفة تشكل خطر على المنطق والعقلانية، حججهم في ذلك أن العاطفة تدفع بالإنسان لاتخاذ قرارات غير معقولة.

غير أنه المدافعين على فكرة منح الذكاء الاصطناعي قدرة العاطفة من شأنها أن:

- تسهيل البحوث والتجارب في ميدان العاطفة البشرية وعلم النفس عن طريق المحاكاة عوضا عن التجارب على الإنسان.
- جعل الإنسان أكثر فعالية في المجتمع.
- إمكانية جعل الآلات تتفاعل وتتفاهم مع الإنسان.
- العاطفة تعطي للآلة إمكانية التعرف على الإنسان ومحيطه[3].

[1] نادية قايدي، "المقاولة المغربية والذكاء الاصطناعي ما بين التذبذب والتملك"، الذكاء الاصطناعي والقانون، مرجع سابق، ص، 11.

[2] للمزيد من التفاصيل تصفح الموقع الإلكتروني https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-65733841 ، تاريخ الإطلاع 2023/09/23، على الساعة 20:46.

[3] عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، طبعة 2005، ص، 88.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

بعد العديد من النتائج تم التوصل إلى أن الروبوت له القدرة على تميز عبارات الثناء، وانعكاس تقلبات المشاعر على الوجه، فقد توصلت جامعة MIT الأمريكية لصنع رجل آلي نجح في إظهار بعض العاطفة[1]

المطلب الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي

يواجه الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القانون العديد من التحديات، تحديات يمكن أن تكون أثناء صياغة النصوص التشريعية وتفسير القوانين (الفقرة الأولى) كما قد تكون تحديات تتعلق بالقضايا الأخلاقية (الفقرة الثانية).

الفرع الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون

تعددت استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون لكونه يتعلق بالقدرة على التفكير وتحليل البيانات، فإلى أي حد يؤثر ذلك على القرارات القانونية والتشريعات القانونية التي أصبحت تعتمد على الذكاء الاصطناعي في صياغتها؟ كما أنه يقوم بتسهيل عملية تحليل البيانات والقرارات القانونية من خلال تقديم تشخيص قانوني دقيق يساعد في فهم المعطيات القانونية.

التطور الذي يشهده العالم في مجال الذكاء الاصطناعي لا يجب أن يكون بمعزل عن النصوص القانونية، بل يجب البحث عن كيف يمكن أن نستفيد من الذكاء الاصطناعي في مجال القانون بشكل يساعد المشرع أو الشخص الذي يتعامل مع القانون من ضبط استخداماته.

الذكاء الاصطناعي في مجال القانون يتطلب الدقة والوضوح نظرا لارتباطه بحماية الحقوق والحريات، لذا ينبغي أن تواكب النصوص التشريعية مجال الذكاء الاصطناعي وتخصيص نصوص قانونية لمواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي خاصة أنه يتم التعامل مع شخص افتراضي.

يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم مجموعة من الاستشارات القانونية، من خلال اتخاذ قرارات تتميز بالدقة والموضوعية بعيدا عن التحيز[2]، وبالتالي وجود نصوص قانونية تنظم سلوك الذكاء الاصطناعي تحسبا لوجود خطإ أو أخطاء أثناء استخدامه، فالذكاء الاصطناعي يجيب عن الأسئلة التي تقدم له وفقط، بمعنى أن تغير صيغة السؤال من شأنها أن تساعد على استخدامه في المجالات غير القانونية، وهنا نتساءل عن إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي.

كل دولة تقوم على وجود قواعد قانونية تحكمها، لذا من المفترض أن تظل تلك الدولة مهما تطور نظامها ومجالاتها، خاضعة للقانون لذا يجب أن تحكم حتى الذكاء الاصطناعي الذي أصبح جزء لا يتجزأ من الدولة نفسها.

[1] عادل عبد النور بن عبد النور، مرجع سابق، ص، 89.
[2] صابر الهدام، مرجع سابق، ص، 8.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

استخدمت التكنولوجيا في مجال العقود، العقود الالكترونية[1]، حيث يتم ابرام عقود ذكية؛ والعقد الذكي هو عقد افتراضي يرتبط بمنصة افتراضية تعتمد على التكنولوجيا لضبط المعلومات والتصرفات[2].

كما أنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية الذي يرتبط بمصالح المجتمع وتحمي ما يهدد أمنه وسلامته، غير أن مجال الجريمة الذي سنتطرق له هنا هو الجريمة التي ترتكب بوسائط رقمية افتراضية يطلق عليها الجرائم الإلكترونية.

مع تطور التكنولوجيا برز نوع جديد من الجرائم جرائم سيبرانية وجرائم معلوماتية[3]، هناك من يفترض أنه يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بالجريمة قبل حدوثها، وهذا المقتضى لا يعني أنه علم الغيب بقدر ما هو استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل السلوك البشري الذي قد ينتج عنه مستقبلا جريمة معينة[4]، بواسطة استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي[5]، وذلك من خلال تحليل سلوك الفرد نفسيا واجتماعيا، ووجود تطبيقات لمطابقة الوجه والصوت وتحليل الصور[6].

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية يقتضى توفر مجموعة من التقنيات والتطبيقات الذكية لتحليل البيانات الضرورية المتعلقة بالجريمة، وبالتالي التحليل الدقيق للفيديوهات والصور وتعقب أصوات الرصاص وتطوير نظام التعقب بشكل دقيق وسريع وفي دقائق معدودة.

مثال على هذا نجد دولة الصين التي تستخدم أنظمة كاميرا المراقبة وخاصية التعرف على الوجوه، بحيث تتعاون الشرطة مع شركات التكنولوجيا لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وسلوكيات الأفراد قبل ارتكاب الجرائم[7].

---

[1] مصطفى مالك، "الإبرام الالكتروني للعقد–دراسة تحليلية نقدية مقارنة "، مطبعة مكتبة المعرفة، مراكش، الطبعة الاولى 2022، ص، 76.

[2] صابر الهدام، مرجع سابق، ص، 18.

[3] يعيش شوقي تمام، الجريمة المعلوماتية على شبكة الانترنت، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق العلوم السياسية، جمعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011، ص، 55.

[4] محمود سلامة عبد المنعم الشريف، الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، المجلد 2، عدد 3، سنة 2021، ص، 341.

[5] يقصد بالخوارزميات التقنيات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة قبل حدوثها، والكشف عن عمليات غير قانونية بواسطته، ترجع فكرة التنبؤ بالجريمة Philipk Disk، الذي بنى معظم رواياته على تقنية التنبؤ بالجريمة ومدى نجاعة هذه التقنية في تجنب العديد من الجرائم.

[6] مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.maxicours.com/se/cours/l-intelligence-artificielle/ ، بتاريخ 2023/08/22، على الساعة 23:48.

[7] يحي دهشان، "دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم والتنبؤ بالجريمة"، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.yahyadhshan.com/2019/10/blog-post_26.html#:~:text=%D9%88%D8%A3%D8%B4%D8%A7%D8%B1%20%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8%20%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A4,%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%8A%D8%A9%D8%8C%20%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5%20%D9%85%D9%86%20%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%AA%20%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8

بدأ مكتب التحقيق الفيديرالي في استخدام شكل جديد من أشكال المراقبة الإلكترونية في التحقيقات الجنائية، وذلك عن طريق تنشيط ميكروفون الهاتف المحمول عن بعد واستخدامه للتنصت على المحادثات القريبة، وقد أطلق على هذه التقنية اسم "**الحشرة المتجولة**"، وقد تمت الموافقة عليها من قبل كبار مسؤولي وزارة العدل الأمريكية لاستخدامها ضد أفراد إحدى عائلات الجريمة المنظمة في نيويورك الذين كانوا حذرين من تقنيات المراقبة التقليدية مثل تتبع المشتبه به أو التنصت عليه[1].

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة الجنائية بتحسين كفاءة وفعالية نظام العدالة الجنائية وتوفير الأمن المجتمعي وعليه تم التفكير في استخدام هذه التقنيات وفقا للقوانين المعمول بها داخل الدولة لضمان وجود العدالة داخل الأنظمة القانونية.

أدرج مشروع قانون المسطرة الجنائية إمكانية تفتيش المعطيات التي يتوفر عليها الحاسب الآلي بجانب المستندات والأوراق، بحيث يتم إجراء تفتيش رقمي للأجهزة المعلوماتية والأدوات الإلكترونية، مع وجود إمكانية حجز جميع المعطيات والأدلة الإلكترونية والآثار الرقمية في إظهار الحقيقة بما فيها تلك التي فك تشفيرها أو استرجاعها بعد حذفها[2].

المس بالخصوصية التي يتمتع بها الأفراد من قبل الذكاء الاصطناعي سواء بإهمال أو عمدا، فإن مستخدمه يكون مسؤولا عنه مسؤولية كاملة، مما يجب معه تطبيق القاعدة القانونية، وبالتالي توقيع الجزاء[3]، وعليه فإن الجزاء يطبق على مستخدم الذكاء الاصطناعي ويكون الجزاء يتناسب والجريمة المرتكبة وفقا للسلطة التقديرية الممنوحة للقاضي.

الفرع الثاني: اخلاقيات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون

يثير استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال القانون مجموعة من التحديات الاخلاقية التي تتبني عليها دولة الحق والقانون ومن بينها نجد:

المسؤولية: تنقسم المسؤولية إلى قسمين مسؤولية مدنية ومسؤولية جنائية، فمن سيتحمل المسؤولية القانونية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي؟

%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9، تاريخ الاطلاع 2023/08/12، عاى الساعة 23:15.

[1] Declan McCullagh, FBI taps cell phone mic as eavesdropping tool,مقال منشور على الموقع الالكتروني , https://www.cnet.com/news/privacy/fbi-taps-cell-phone-mic-as-eavesdropping-tool/ بتاريخ 2023/08/23، على الساعة 02:20.

[2] سهام القشتول، هشام أزكاغ، مرجع سابق، ص، 24.

[3] فتح الله تزاوي، "رهان الخصوصية في فضاء الذكاء الاصطناعي"، الذكاء الاصطناعي والقانون، مرجع سابق، ص، 20.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

نتيجة تزايد المخاطر التي يتسبب بها الإنسان بتقصير منه أو عمن يتولى الإشراف عليه، فإنه وبفعل تطور التكنولوجيا التي تشكل مصدرا جديدا لقيام المسؤولية المدنية عن المخاطر التي نجمت عن سوء استعمال هذه الآلات من قبل الإنسان والتي يكون الإنسان أيضا ضحية لها[1].

الاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي قد ينتج عنه مجموعة من الأخطاء نتيجة الاستخدام السلبي له، مما قد يجعل الفرد يطالب بتعويض عن الضرر الذي لحقه من الذكاء الاصطناعي، فهذا الأخير أصبح يتخذ قرارات بعيدة عن إرادة البشر؛ لكن عن أي إرادة يمكن أن يتمتع بها الذكاء الاصطناعي الذي هو مجرد آلة؟

لا يتمتع الذكاء الاصطناعي بالإرادة لأنه مجرد أداة تمتلك مجموعة من البرامج والأنظمة التي طورها الإنسان، والقرارات التي يتخذها لا تعبر عن إرادته بل تتخذها من قبل مجموعة من الأنظمة والبرامج التي برمجها عليه الإنسان، فكما أشرنا سابقا الذكاء الاصطناعي يتوفر فقط على المعلومات التي مده بها الإنسان.

المسؤولية المدنية تقوم على الأضرار التي يتسبب فيها الإنسان بفعله أو بفعل الأشياء التي في حراسته، هنا هل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي شيء في حراسة الإنسان، وبالتالي قيام المسؤولية المدنية التي تترتب عن الذكاء الاصطناعي، يمكن الإشارة إلى أن الإنسان صنع الذكاء الاصطناعي وحدد مجالا اشتغاله، لكن لا يملك تقنيات الرقابة عليه وتوجيهه بل مجرد أداة في يد كل شخص يتعامل معه وفقا لما يحتاجه ووفقا لمصالحه التي يتوخها منه.

أما فيما يخص المسؤولية الجنائية في ضوء الذكاء الاصطناعي، فقد ظهر نوع جديد من المسؤولية الجنائية تكمن بالأساس في الجرائم الإلكترونية، وهذه الجرائم من شأنها المساس بالأمن المجتمعي مما يستدعي معاقبة الأشخاص الذين يستغلون الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، وبالتالي فإنه في حالة ارتكاب جريمة باستغلال الذكاء الاصطناعي فإنه يجب على القوانين أن تواجه هذا السلوك غير القانوني ذلك أننا أصبحنا أمام خطر يهدد البشرية[2].

ينص الفصل 132 من القانون الجنائي المغربي على أن "كل شخص سليم العقل قادر على التمييز يكون مسؤولا شخصيا عن الجرائم التي يرتكبها..." إن منطوق الفصل يحدد لنا الشروط التي يجب أن تتوفر في مرتكب الجريمة، وبالتالي، قيام المسؤولية الجنائية؛ والملاحظ هنا أن القانون الجنائي تحدث عن شخص سليم العقل، لكن الذكاء الاصطناعي ليس بشخص يمتلك الإرادة وليس بشخص عاقل، إذن كيف يمكن أن تقوم المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي؟

هنا، يمكن الإشارة إلى الحادث في "ولاية أريزونا الأمريكية"، حيث قتلت سيدة تدعى "Elaine Herzberg" بواسطة سيارة ذات قيادة ذاتية " أثناء عبورها الشارع خارج ممشى مخصص للمشاة مما تسبب في موتها، غير أنه

[1] عبد القادر العرعاري، المسؤولية المدنية– دراسة مقارنة على ضوء النصوص التشريعية الجديدة– الطبعة الرابعة 2015، مطبعة الأمنية– الرباط– المغرب، ص، 3.

[2] صابر الهدام، مرجع سابق، ص، 131.

يجب الإشارة إلى أن السيارات ذات القيادة الذاتية مبرمجة لتغطية جميع الاحتمالات أثناء قيادة السيارة، لكن يلاحظ أن السيارة أخطأت في تقديراتها[1] مما أودى بحياة تلك السيدة.

الروبوتات الذكية، خاصة المتعلقة بالقيادة الذاتية قادرة على تجنب الأخطار وقادرة على استنتاج السلوك البشري مسبقا انطلاقا من البيانات التي يتوفر عليها، وبالتالي مساعدة الشرطة في اتخاذ قراراتها بناء على المعلومات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي[2].

وانطلاقا مما سلف ذكره، فإنه يمكن أن ننسب المسؤولية الجنائية لصاحب السيارة فرغم وجود مركبات ذات القيادة الذاتية فهذا لا يعني أن نتركها دون مراقبة خاصة ونحن نعرف أنه هناك دائما هامش للخطأ ووجود اعطاب تقنية للمركبات.

استقلال القضاء: يعتبر استقلال القضاء من بين الركائز التي تقوم عليها دولة الحق والقانون، غير أن الاستعمال المتزايد للذكاء الاصطناعي في مجال القضاء قد يطرح تساؤلا عن مدى استقلال القضاء عن الذكاء الاصطناعي من حيث اتخاذ القرارات القضائية، وما مدى كفاءة الذكاء الاصطناعي في مساعدة الجهاز القضائي على إصدار أحكام قضائية تتميز بالعدالة في إطار الحفاظ على استقلال المؤسسة القضائية؟ فالذكاء الاصطناعي جهاز أو آلة لا مشاعر لها.

هل الاعتماد على حياد الذكاء الاصطناعي كفيل بتحقيق استقلال القضاء، وهل سيتمكن من إعطاء أحكام تتمتع بظروف التخفيف؟، كلها أسئلة تحتاج لتعمق فيها، والجدير بالذكر أن الذكاء الاصطناعي يبقى بالدرجة الأولى ذكاء من صنع الإنسان والإنسان هو المتحكم الأول فيه، فهل ستكون قرارات الذكاء الاصطناعي هنا تتميز بالجدية والموضوعية والحياد؟

للإجابة عن هذه التساؤلات تم استعمال الذكاء الاصطناعي للإجابة عن حيادتيه في اتخاذ القرارات بعيدا عن تدخل الإنسان، فكان جوابه:

"قد يتم تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي على بيانات محددة قد تحتوي على مجموعة من الأفكار وعلى تحيزات موجودة في المجتمع، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات متحيزة"[3]، هنا سنتحدث عن إمكانية وجود جهاز يراقب قرارات الذكاء الاصطناعي ليكون هناك تعاون بين الآلة والإنسان لتحقيق العدالة وضمان استقلال القضاء.

لم نعد نتحدث فقط عن الذكاء الاصطناعي باعتباره ذكاء يحاكي ذكاء الإنسان وعن إمكانية توفره على الإرادة لاتخاذ القرارات من عدمها، بل أصبحنا نتساءل اليوم حول إمكانية الذكاء الاصطناعي أو الروبوتات على برمجة نفسها بنفسها وبالتالي "التعلم الذاتي"، بحيث يصبح هو أداة تتوفر على الإرادة وكذلك تمتلك أدوات وإمكانيات

[1] محمود محمد سويف، جرائم الذكاء الاصطناعي –المجرمون الجدد– دار الجامعة الجديدة للنشر – الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2022، ص، 115.

[2] كزافييه غوتشه، ترجمة: خديجة حلفاوي، هل الآلة وكيل أخلاقي؟ في الشروط المعرفية للحديث عن فلسفة أخلاقيات للآلات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،العدد22، لسنة 2018، ص، 3.

[3] تم استخدام برنامج شات جيبيتي للإجابة عن هذا التساؤل ليقدم لنا هو اجابة تتسم بنوع من الحيادية من قبلنا دون الحكم على الذكاء الاصطناعي دون طرح التساؤل عليه ومعرفة إجابته.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

لتطوير الخدمات التي يقدمها تطويرا ذاتيا بعيدا عن تدخل البشر[1]، وهو ما عبر عنه الباحث الأمريكي "إليزر يودوفسكي"، بأنه ذكاء مصمم لفهم الذات والتعديل الذاتي، لذا يجب ترشيد استخدامات الذكاء الاصطناعي وضبطها بقوانين أخلاقية.

فالذكاء الاصطناعي مبرمج على تحسين الخوارزميات بشكل مستمر ويتكيف مع زيادة عدد البيانات فيصبح بذلك قادرا على التفاعل مع البيئة، لكن السؤال المطروح هل الذكاء الاصطناعي قادر على التعرف على خصوصية البيئة التي يتفاعل معها خاصة وأنه مصطلح النظام العام مصطلح غامض وليس له تحديد مفاهيمي معين، بل هو مفهوم مرتبط بالبيئة المحيطة به فالبيئة في المجتمع الغربي ليست كالمجتمعات العربية.

المبحث الثاني : ضمان حماية الحقوق المكفولة دستوريا

تعمل الأنظمة القانونية على حماية الحقوق المكفولة دستوريا وتعديل القوانين والتشريعات وفقا للتطور الذي تشهده المجتمعات، نظرا للتطور التكنولوجي والاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي مما يجب معه تطوير التشريعات لحماية الحقوق (الفقرة الأولى)، والبحث عن إمكانية توفير وصول أفضل للعدالة (الفقرة الثانية).

هنا يمكن طرح تساؤل إلى أي حد تواكب النصوص القانونية حماية حقوق وحريات الأفراد في مواجهة الذكاء الاصطناعي؟

المطلب الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على المعطيات الشخصية

تطورت تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمته، بحيث أصبح بإمكان الذكاء الاصطناعي التعرف على بيانات ومعلومات الأشخاص واختراقها، مما يستدعى البحث عن سبل تجاوز هذه الاختلالات من أي استعمال غير قانوني (الفقرة الأولى)، كما سنحاول البحث عن كيف يمكن الحد أو التقليل من اختراق الذكاء الاصطناعي للخصوصية باعتبارها حقا مستقلا (الفقرة الثانية).

الفرع الأول: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية

التطور الحاصل بفعل التكنولوجيا أصبح يهدد المعطيات الشخصية بحيث بمجرد ضغطة زر يتم حفظ المعلومات في قاعدة البيانات، ومع تطور تقنية تعقب الهواتف بدون إذن صاحبها أصبح بإمكان أي شخص تسجيل المكالمات وهذا لا يراعي خصوصية المكالمات الهاتفية، وأيضا الهوية البيومترية التي اعتمدتها الدول، والتي أصبحت تستعمل في جميع تحركات الحامل لها، وبالتالي معرفة جميع تحركات الشخص ومكان تواجده، ناهيك عن الرحلات الجوية حيث أن الشخص بمجرد دخوله للدولة المستقبلة تحفظ المعطيات المتعلقة بذلك الشخص[2].

[1] نسيم أحمد محمدي، ثورة الذكاء الجديدة كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم، الطبعة الأولى 2021، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، باتنة، الجزائر، ص، 10.

[2] علي ارحال، حماية المعطيات الشخصية بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي، السنة الجامعية 2019/2018، ص، 2.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

تماشيا مع ما تم ذكره، فإنه يقصد بالمعطيات ذات الطابع الشخصي " **كل معلومة كيفما كان نوعها بغض النظر عن دعامتها، بما في ذلك الصوت الصورة، والمتعلقة بشخص ذات معرف أو قابل للتعرف عليه والمسمى بعده "بالشخص المعني"**[1].

مع تطور التقنيات الحديثة، فإنه زادت خطورة انتهاك المعطيات الشخصية فكان من الضروري إصدار تشريعات لحماية المعطيات الشخصية، ففي المغرب صدر القانون رقم 09.08 والذي بموجبه تم تنصيب اللجنة الوطنية لمراقبة المعطيات الشخصية كوسيلة إشراف ومراقبة[2]، وبطبية الحال فإنه مع ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي فقد أعاد للواجهة إمكانية تأمين معطيات الأفراد بمزيد من الضمانات القانونية والدستورية للحفاظ على الأمن الشخصي للأفراد.

ينص الفصل 27 من الدستور "**... حماية... والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة**"، منطوق الفصل يهدف للمحافظة على السيادة الرقمية في ظل حماية المعطيات الشخصية.

يقصد بضمان المعطيات الشخصية " **كل المعلومات التي أنشأها مستخدم ما، سواء كانت عبارة عن وثائق أو صورة أو تسجيلات صوتية**"[3]، إذن المعطيات الشخصية هي تلك المعطيات والبيانات التي تتعلق بشخص معين.

كما عرفها مكتب الإدارة والميزانية الأمريكية بالبيت الأبيض بأنها "**هي كل المعلومات التي يمكن استخدمها لتمييز أو تعقب هوية فرد ما، مثل الاسم والرقم الاجتماعي، والسجلات البيروميترية ...، أو عند دمجها مع المعلومات الشخصية أو تحديد الأخرى التي ترتبط أو مرتبطة بشخص معين، مثل تاريخ أو مكان الولادة أو الاسم العائلي ...**"[4]، في حين عرفها المشرع المغربي في القانون 09.08 بأنها "**معطيات ذات طابع شخصي؛ كل المعلومات كيفما كان نوعها بغض النظر عن دعامتها، بما في ذلك الصوت والصورة والمتعلقة بشخص ذاتي معرف أو قابل للتعرف عليه والمسمى بعده بالشخص المعني. ويكون الشخص قابلا للتعرف عليه اذا كان بالإمكان التعرف عليه، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولا سيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر مميزة لهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية**"[5].

مع التطور الهائل للذكاء الاصطناعي فإنه أصبح يشكل تهديدا للمعطيات الشخصية إذ قد يتم استخدمها بشكل غير قانوني، فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الذكاء الاصطناعي قادر على استنساخ المعلومات والبيانات

---

[1] المادة 1 من الظهير الشريف رقم 1.09.15 المؤرخ في 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009)، بإصدار القانون رقم 09.08، بشأن حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 7511 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص، 552.

[2] القانون رقم 09.08

[3] John c. Rigdon, Dictionary of computer and internet terms, Eastern Digital Resources, 1 Edition, august 2016, p, 343.

[4] مروة زين العابدين صالح، الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الأنترنت، ص، 70.

[5] ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بالحماية الاشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الشخصية، وفقا لتقرير نشرته صحيفة "The Times" البريطانية، حيث قاموا بتجربة من خلال تدريب نموذج الذكاء الاصطناعي باستخدام ضغط المفاتيح البالغ عددها 66 على جهاز "MacBook Pro" من "Apple"، وقام كذلك الباحثون بتكرار التجربة 25 مرة مع تسجيل الأصوات، ثم أدخلوا هذه المعلومات إلى الذكاء الاصطناعي، وبعدها قام الباحثون بوضعها في جهاز "iPhone" بعد إضافة الأصوات العشوائية على بعد 17 سنتيمترا من جهاز "Macbook" نفسه لتسجيل ما يكتبه المستخدم، وتمكنوا من استنتاج محتوى الكتابة بدقة تصل إلى 95%[1].

كما تشهد الأردن زيادة في الاعتماد على التعاملات الإلكترونية، بالتوازي مع وجود مشروع قانوني لإقرار قوانين تحمي البيانات الشخصية، في خطوة منها لتفعيل الأمن الرقمي لدوره في حماية البيانات الشخصية، ويهدف مشروع القانون[2] إلى إيجاد إطار قانوني ينظم آليات حماية حقوق الأفراد، وبين السماح بمعالجة البيانات والمعلومات والاحتفاظ بها في ظل الفضاء الإلكتروني.

ولذلك، فإن مديرية حماية البيانات الشخصية التي أنشأتها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ستعمل على وضع تشريعات خاصة بحماية البيانات وتلقي البلاغات والشكاوى المتعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون.

في حين وضع المشرع المغربي فيما يتعلق بمعالجة البيانات مجموعة من الالتزامات تتمثل بالأساس في:

- إخبار المعني بالأمر واحترام الغاية من المعالجة وإبلاغها للشخص المعني...؛
- احترام مبدأ التناسب دون الإفراط في المعطيات...؛
- احترام مدة حفظ المعطيات وصحتها ووثوقها وتمامها وكونها محينة؛
- ضمان سلامة وسرية المعطيات الشخصية التي تتواجد في حوزته وحمايتها من الإتلاف أو الضياع غير المتعمد...؛
- ضرورة إشعار اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالمعالجات المزمع القيام بها ...؛[3]

المشرع المغربي كان حريصا على حماية البيانات والمعطيات الشخصية في جميع مراحلها حتى أثناء المعالجة التي لا تتم إلا بعد إخبار المعني بالأمر، في حين ينص مشروع القانون الأردني على إمكانية معالجة البيانات دون

[1] للتفصيل أكثر انظر أحمد حنفي رضوى، "هكذا يستطيع الذكاء الاصطناعي سرقة بياناتك الشخصية"، تاريخ الاطلاع 2023/08/14، على الساعة 21:21، مقال منشور على الموقع التالي:
https://www.ngmisr.com/tech/%d9%87%d9%83%d8%b0%d8%a7-%d9%8a%d8%b3%d8%aa%d8%b7%d9%8a%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d8%b3%d8%b1%d9%82%d8%a9-%d8%a8%d9%8a

[2] تجدر الإشارة إلى أنه تم صياغة مشروع قانون حماية البيانات الشخصية منذ 2013، لكن لم يتم اصداره بعد، نظرا للنقاش في هذا الصدد، ذلك أن بعض بنوده تثير جدلا، خاصة فيما يتعلق بلجنة حماية البيانات بأنه تجيز معالجة البيانات من دون الحصول على الموافقة الصريحة لشخص المعني.

[3] المادة 2 من القانون رقم 09.08، مرجع سابق.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الرجوع للمعني بالأمر، وهذه النقطة هي من بين النقط التي لا تزال محور نقاش قانوني في الأردن، بحيث كانت من النقط التي جعلت من المشروع لايزال محور نقاش ولم يدخل حيز التطبيق بعد.

وبالتالي، فإن حماية المعطيات الشخصية من اختراق الذكاء الاصطناعي يستدعى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد أو على الأقل التقليل من مخاطر الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي من الشركات والمنظمات تقديم سياسات شفافة وواضحة بشأن استخدام المعطيات الشخصية، خاصة وأن هذه الأخيرة أثناء فحصها للسيرة الذاتية للأشخاص العاملين بها أو الأشخاص المتبارين حول منصب معين يتم فحص معلوماتهم من قبل أدوات الذكاء الاصطناعي، والذكاء الاصطناعي معروف عليه أنه يحفظ المعلومات والبيانات بشكل أسرع وأدق.

تقوم الشركات والمنظمات على تعزيز الأمن الشخصي لحماية البيانات والمعطيات الشخصية بحيث يتم تدريب الذكاء الاصطناعي على تقديم معطيات معينة، فضلا عن تدريبه على عدم تسريب المعطيات الشخصية للأفراد.

وفي الأخير، فإنه يجب تدريب الذكاء الاصطناعي على الامتثال للقوانين والتشريعات، نتيجة لذلك يجب على كل نظام سياسي أن يضع قوانين وتشريعات تراعي خصوصيته، فتعمل تلك التشريعات على حماية المعطيات الشخصية.

الفرع الثاني: اختراق الذكاء الاصطناعي للحق في الخصوصية

يرتبط مفهوم الحق في الخصوصية بكرامة الإنسان وإنسانية واستقلال الأفراد عن طريق منحهم مجالا شخصيا، فالحق في الخصوصية يعني عدم تدخل الأشخاص في الحياة الخاصة للأفراد مع مراعاة المصلحة العامة، حيث لا يمكن للأفراد التعدي على المصلحة العامة، يمكن أن يكون ضمن عناصر الحياة الخاصة مكان تواجد الشخص، وحرمته الجسدية.

وقد نص على هذا الحق الفصل 24 من الدستور،[1] **"لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة"**، إن منطوق الفصل يحث على حماية الحياة الخاصة من خرقها ومن استغلالها من المخترقين، فقد أصبح الحق في الخصوصية ضرورة ملحة خاصة مع التطور الهائل للتكنولوجيا، بحيث أصبح من السهولة التعرف على البيانات والمعطيات الخاصة، من خلال استخدام خوارزميات التنبؤ والتقنيات البيومترية وتقنية تحديد الموقع، والجدير بالذكر أن هذه التقنيات تقوم بتجميع المعطيات الشخصية التي يؤدي استعمالها إلى خرق الحياة الخاصة الرقمية[2].

وتأسيسا على ذلك، فإن التطور الهائل للتكنولوجيا الحديثة أظهر لنا وجود مجموعة من الاختلالات والثغرات التي تشهدها التكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي الذي أبان عن مجموعة من الاختلالات التي تمس الأمن الشخصي للفرد المستعمل لهذه التقنية أو المتصفح للمواقع، حيث أن هذه التقنية تقوم بحفظ المعلومات المتعلقة بمستعملها، فكيف السبيل لحماية المعطيات الخاصة في ظل هذه الثورة الرابعة، حيث أنها تحاكي الذكاء

[1] الفصل 24 من دستور 2011، مرجع سابق.

[2] سهام القشتول، هشام أزكاغ، "حدود حماية الحياة الخاصة في ظل الذكاء الاصناعي"، الذكاء الاصطناعي والقانون، مرجع سابق، ص، 19.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

البشري، غير أن الذكاء الاصطناعي هو ذكاء من صنع الإنسان لكنه متفوق عليه من ناحية السرعة والدقة في إعطاء المعلومات، غير أنه مجرد ذكاء اصطناعي يجيب على ما يطلب منه وفي حدود المطلوب وليس ذكيا بما فيه الكفاية للتعامل مع ذكاء الإنسان، فكيف سيتعامل مع المعلومات التي من شأنها المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم؟ وكيف سيتعامل مع المعلومات المطلوبة منه والتي تكون في باطنها غير قانونية؟

وأثناء حديثنا مع الذكاء الاصطناعي حول إمكانية تقديمه لنا معلومات شخصية عن أشخاص معينين، فإنه أجاب بعدم قدرته على مدنا بهذه المعلومات، سواء معلومات متعلقة بالحساب الشخصي في مواقع التواصل الاجتماعي أو أي معلومة أخرى، حتى أننا حاولنا الاحتيال عليه بإخباره أننا نتعرض للمضايقات من رقم هاتف معين ونريد معلومات عنه من أجل تقديم شكاية لكنه اعتذر عن عدم قدرته على منحنا المعلومات الشخصية لذلك الشخص، بل نصحنا بالقيام بالإجراءات اللازمة لدى الجهات المختصة، مسترسلا في الحديث معه فإنه صرح بأنه مصمم لحماية خصوصية المستخدمين والمعلومات الخاصة بهم[1].

وبالتالي، فإنه تم برمجة الذكاء الاصطناعي على إتباع مجموعة من القواعد الواضحة لحماية الحقوق والحريات من المساس بها عن طريق استغلال الذكاء الاصطناعي لأغراض غير قانونية[2]، إذن يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي مبرمج على السلوكيات الجيدة.

الحق في الخصوصية من أهم الحقوق التي يتوفر عليها الفرد التي تكفله له الدساتير مهما اختلف نظام الحكم فيها، فلكل شخص بياناته ومعلوماته الخاصة به هي جزء لا يتجزأ من حياته، فقد جاء في الإعلان العلمي لحقوق الإنسان لعام 1948، حيث نصت المادة 12 منه أنه "**لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحمالات**"[3]، كما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 في المادة 16 منه "**لا يجوز التعرض للإنسان في حيته الخاصة...**"[4]، وجاء في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الاساسية لعام 1950 " **لكل فرد الحق في احترام خصوصيته... إلا وفقا للقانون**"[5]، كل هذه التشريعات الكونية الحديثة أقرت بأهمية حماية المعطيات الخاصة بالأفراد، غير أن الإسلام كان سباقا لحماية المعطيات الخاصة بالأفراد في قوله تعالى" **ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعض**"[6]، تعمل كل التشريعات الوضعية والطبيعية على حماية المعطيات الخصوصية حفظا للكرامة الإنسانية وحق الإنسان في الخصوصية.

ويدخل ضمن الحق في الخصوصية كل من:

[1] استخدمنا برنامج شات جيبتي، والذي أبان من خلال المحادثة معه أنه مخصص لحماية الخصوصية والمعطيات الشخصية للمستخدمين.
[2] كزافييه غوتشه، ترجمة: مرجع سابق، ص، 5.
[3] المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[4] المادة 16 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
[5] المادة 8 من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان وحريته الاساسية.
[6] سورة الحجرات، الآية الثانية عشر.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- عدم التدخل في خصوصية الشخص، وفي حياة أسرته أو منزله؛
- التدخل في كيانه وحريته الأخلاقية والعقائدية؛
- الاعتداء على شرفه وسمعته؛
- نشر معطيات خاصة عنه؛
- التجسس والتصنت؛

غير أنه في حالة تم انتهاك حق الخصوصية فإن للفرد إمكانية اللجوء للقضاء من أجل حماية هذا الحق الذي تكفله له الدساتير والتشريعات والاتفاقيات الكونية، ذلك أن الحماية القانونية تكون أكثر فاعلية سواء ضد الأفراد الذين ينتهكون هذا الحق أو ضد الفرد المستعمل للذكاء الاصطناعي، فقد رأينا سابقا أن الذكاء الاصطناعي لا يملك الإرادة بل يقوم بإعطاء المعلومات التي تطلب منه من قبل الأفراد فهو مجرد تقنية في يد البشر[1].

الفقرة الأولى: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الدستورية

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا هاما في تعزيز الوصول للعدالة الدستورية من خلال تجويد مجموعة من الطرق التي تمكننا من الوصول للعدالة بشكل يضمن الحقوق والحريات، فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية (الفقرة الأولى)، كما أن تعزيز الوصول للعدالة يحتاج بالضرورة لوجود تشخيص قانوني دقيق للنصوص القانونية (الفقرة الثانية).

أولا: ضمان احترام تطبيق القوانين باستخدام الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي يهدف من خلال استخدامه في مجال القانون إلى تجويد مجموعة من الطرق التي تمكننا من الوصول للعدالة بشكل يصون الحقوق والحريات، فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية من خلال توفير أفضل الطرق للوصول إلى القضاء عبر تحسين إمكانية الوصول للمعلومة القانونية والقضائية باستخدام الروبوتات القانونية التي ستساعد المواطنين من الولوج الدقيق للقوانين وسرعة التعامل مع القضية، ذلك أنه من شأن الروبوتات أن تمنح المعلومة القانونية للمواطنين بشكل دقيق وسريع وتحليل مختلف الوقائع الخاصة بالقضية وفهم أعمق لها.

يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية من أجل منح الإنسان استشارة قانونية وتحليل قانوني دقيق يساعد في حل القضايا بأسرع وقت وذلك ضمانا لحماية حقوق وحريات الأفراد، فالذكاء الاصطناعي يحاكي الذكاء البشري، غير أنه أسرع من الإنسان في اتخاذ القرارات وإعطاء المعلومات بدقة[2].

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون الذي يهتم بحماية الحقوق والحريات، فإنه يستدعي تأمين مزيدا من الضمانات القانونية والدستورية حفاظا على حقوقهم من الانتهاك.

العدالة الدستورية الهدف منها حماية القوانين والتشريعات التي تخالف الدستور؛ حيث يتوخى منها سيادة واستغراق التشريع الدستوري باعتباره عنصرا من عناصر شيوع الثقة في المجتمع.

---

[1] خالد حسن أحمد، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية –دراسة مقارنة– دار الكتب والدراسات العربية، طبعة 2020، ص، 28.

[2] أيوب بليغي، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص، 6.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

فمن خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لحماية العدالة الدستورية قد يشكل وسيلة فعالة لتطويره وسهولة الولوج والفهم والاستيعاب للقاعدة القانونية، وفي نفس الصدد يمكن القول أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون يمكن أن يخلق نوعا من الأمن القانوني كون الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يخلق نوعا من الاستقرار للقواعد القانونية، هكذا يتبين أن برمجته على قواعد قانونية معينة قد يقضي في حالة وجود قواعد قانونية متناقضة أو مكررة يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتعرف على هذا التناقض وعدم الانسجام بين القواعد القانونية وينبه مستعمليه له.

يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي في ضمان حماية الحقوق والحريات من خلال المساهمة في سن تشريعات معقلنة تبعث على طمئنان تتسم بالوضوح في قواعدها تفاديا لإصدار تشريعات مضطربة والتمكين القانوني من الاختلالات والعيوب التشريعية، ذلك أن للذكاء الاصطناعي القدرة على التعرف بشكل دقيق وسريع على القواعد القانونية، ولذلك يجب الأخذ في الحسبان أنه يمكن من خلاله توحيد الاجتهاد القضائي وخلق وحدة قضائية.

لكن، كيف يمكن للذكاء الاصطناعي التعامل مع القواعد القانونية المبرمج عليها والمحدد فيها ما هو مسموح ومباح وما هو ممنوع من التطبيق، في حالة تغيير القواعد القانونية من حيث الزمن؛ ذلك أن القواعد القانونية تخضع لتغييرات متكررة أو غير متوقعة، هنا يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي بدوره يتم تحديث معلوماته بشكل يتماشى مع الظروف وتغيرات الأنظمة القانونية والمتناسقة والمتلائمة والمطابقة للمقتضيات الدستورية.

وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي يساهم في تأمين النظام القانوني من الاختلالات والعيوب التشريعية التي قد تطال القاعدة القانونية، وذلك من خلال استغلال الذكاء الاصطناعي في سن تشريعات تتسم بالوضوح في قواعدها وتفاديا لإصدار تشريعات مخالفة للدستور، فهو يساهم في توفير الوقت والجهد.

مع ظهور الذكاء الاصطناعي أصبحنا نتحدث عن العدالة الكمية التي تهدف لتوحيد مهام القانون ومراجعة القوانين والقيام بالبحث القانوني، من أجل تجويد إنتاجية العاملين في المجال القانوني[1]، فالعدالة الكمية تقوم بتقييم الأضرار من خلال خلق توازن بين الحقوق والواجبات.

ولعل أبرز رهان للوصول للعدالة الدستورية هو إمكانية الدفع بعدم الدستورية، بحيث قد يشكل الذكاء الاصطناعي أداة فعالة للبحث والتدقيق في النصوص القانونية المعروضة عليه فيقوم بتكييف تلك النصوص مع وقائع القضية، فيقوم بتنزيل وقائع القضية مع المقتضيات الدستورية وتخويله إمكانية تحليل الوقائع.

وبالتالي، رسم منهجية لعمل الذكاء الاصطناعي بشكل يمنح إمكانية تبنى الرقابة الدستورية وتفعيل المجال التشريعي وترشيده، فالدولة القانونية يحكمها مبدأ سمو الدستور، والذكاء الاصطناعي ذكاء مبرمج وفق خوارزميات معينة، وهذه الأخيرة من شأنها التعرف على القواعد والنصوص القانونية المخالفة للدستور بشكل أسرع وفي وقت أقل، مما قد يجعلنا هنا لا نهدر زمن إصدار القوانين وإخراجها إلى حيز التنفيذ، وكذلك التقليل من إهدار الحقوق والحريات بحيث يصل الذكاء الاصطناعي للنتائج بأقل وقت ممكن.

[1] Bruno Deffains, le monde du droit face à la transformation numérique, pouvoir, revue française d'études 44constitutionnelles et politiques 2019, p

غير أنه وتفعيلا لمبدإ استقلال القضاء فإن الذكاء الاصطناعي ستقتصر مهمته على تنبيه القاضي الدستوري لوجود إخلال بالدستورية في القضية المعروضة عليه، ويقوم برسم منهجية عمله والطرق التي سيسلكها القاضي الدستوري للتحقق من النتائج التي وصل إليها الذكاء الاصطناعي.

وفي الأخير، وبما أن القاضي الدستوري هو المختص بإصدار قرار عدم الدستورية فإنه يكون صاحب الاختصاص في صياغة تطبيق القوانين أو عدم صياغة تطبيق القوانين غير الدستورية.

ثانيا: التشخيص القانوني

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية من أجل توفير نتائج دقيقة وسريعة والقيام بتحليل شامل وموضوعي بناء على معايير محددة سلفا، فالذكاء الاصطناعي مبرمج على استنتاج القرارات[1]، وبالتالي العمل على تطوير الذكاء الاصطناعي بما يخدم سمو القواعد الدستورية وحمايتها من خرق قاعدة قانونية مخالفة له.

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التشخيص القانوني من خلال تدريبه على القيام بتحليل البيانات القانونية وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات القانونية، عن طريق تطوير الحواسيب والروبوتات على بعض الخوارزميات القانونية، التي ستساعد الذكاء الاصطناعي على التفكير المنطقي القانوني.

تساهم فكرة التشخيص القانوني من قبل الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التحليل القانوني، بحيث تستخدم هذه الآلية في مجال القانون الجنائي، من خلال تحليل مختلف الأدلة الموجودة لدى عناصر الشرطة، بحيث يمكن الذكاء الاصطناعي من فهم البيانات بشكل أكثر دقة وعلى نطاق واسع وأكثر شمولية، كما يمكن أن تستخدم كذلك في المجال العقاري بناء على الاعتماد على طرق وقواعد لتحليل العقود والوثائق العقارية.

يقوم الذكاء الاصطناعي بدور المساعد في تحقيق العدالة (العدالة التنبؤية التي تقوم باقتراح الأحكام والعقوبات)، ومساعدة المشرع أو السلطة التنظيمية (التحقق من اتساق القوانين والمراسيم)، ومساعدة المتقاضي (تقديم المعلومات عن الحقوق والواجبات)؛ القانون بدوره خصص مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي في مساعدته للوصول للعدالة الدستورية وبالتالي من الضروري إجراء تجارب يتحاور فيها خبراء القانون مع علوم الكومبيوتر للوصول إلى النتائج المتوخاة من استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون[2].

الخاتمة:

ختاما، يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي يمثل ثورة حقيقية في مجال الروبوتات نظرا لتنوع استخداماته في جل المجالات، ومراعاة لهذا التطور ومواكبة له كان لابد من البحث في إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون والمرتبط بحريات الأفراد وحماية حقوقهم وحرياتهم.

[1] كزافييه غوتشه، ترجمة: خديجة حلفاوي، مرجع سابق، ص، 3.

[2] . Cédric Villani, op cit, p, 9.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

تهدف الدراسة للبحث عن طرق تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، بهدف رسم تقديم منهجي يمكن له خلق وإقرار قاعدة قانونية تستجيب للظروف وتكون قابلة لمواكبة التغيرات ولها القدرة للاستجابة ظروف الزمان، بحيث تكون القوانين مرنة، وخلق إطار قانوني ينظم الذكاء الاصطناعي، بحيث يكون الهدف منه تعزيز القدرات والمساهمات البشرية في مجال القانون الذي هو محل الدراسة.

وبالتالي، الحديث عن إمكانية وجود المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، لذا لابد من برمجة الذكاء الاصطناعي على احترام جميع القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية حقوق وحريات الأفراد، ذلك لعدم وجود ضمان أن الذكاء الاصطناعي لن ينقلب يوما على الإنسان.

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تخص استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون:

- منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لأجل تعزيز المسؤولية القانونية على مستخدميها.
- وضع ترسانة قانونية تحكم قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون.
- ضرورة إنشاء شرطة خوارزمية تراقب مدى أمن الذكاء الاصطناعي على المعلومات الشخصية للمستعملين، وضمان حياده وغياب التميز.

لائحة المراجع:

- **القرآن الكريم:**

- سورة الحجرات، الآية الثانية عشر.

- **الكتب:**

- مالك مصطفى، الإبرام الالكتروني للعقد–دراسة تحليلية نقدية مقارنة–، مطبعة مكتبة المعرفة، مراكش، الطبعة الاولى 2022.
- محمد سويف محمود، جرائم الذكاء الاصطناعي –المجرمون الجدد– دار الجامعة الجديدة للنشر – الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى2022.
- محمدي نسيم أحمد، ثورة الذكاء الجديدة كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم، الطبعة الأولى 2021، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، باتنة، الجزائر.
- أحمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية –دراسة مقارنة– دار الكتب والدراسات العربية، طبعة 2020.
- العرعاري عبد القادر، المسؤولية المدنية– دراسة مقارنة على ضوء النصوص التشريعية الجديدة– الطبعة الرابعة 2015، مطبعة الأمنية– الرباط– المغرب.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- غوتشه كزافييه، ترجمة: خديجة حلفاوي، هل الآلة وكيل أخلاقي؟ في الشروط المعرفية للحديث عن فلسفة أخلاقيات للآلات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،العدد22، لسنة 2018.
- مروة زين العابدين صالح، الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الأنترنت.
- عبد النور عادل بن عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، طبعة 2005، ص، 88.
- Deffains Bruno, le monde du droit face à la transformation numérique, pouvoir, revue française d'études constitutionnelles et politiques 2019
- Villani Cédric, Les enjeux politiques de l'intelligence artificielle, pouvoir, revue française d'études constitutionnelles et politiques 2019 .
- c. Rigdon John, Dictionary of computer and internet terms, Eastern Digital Resources, 1 Edition, august 2016.

- **الأطاريح والرسائل الجامعية:**

- يحي عائشة شفقة، الحماية القانونية للمنصفات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، السنة الجامعية 2021.
- ارحال علي، حماية المعطيات الشخصية بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي، السنة الجامعية 2019/2018.
- شوقي يعيش تمام، الجريمة المعلوماتية على شبكة الانترنت، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق العلوم السياسية، جمعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.

- **المجلات:**

– أحمد حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطانطا، المنعقد من 11 إلى 12 أغسطس 2021.
– عبد المنعم محمود سلامة الشريف، "الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته"، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، المجلد 2، عدد 3، سنة 2021.
غروس فوزي، "الذكاء الاصطناعي والقانون"، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص –3– 2023.

- **المقالات المنشورة:**

- دهشان يحي، "دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم والتنبؤ بالجريمة"، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.yahyadhshan.com/2019/10/blog-post_26.html#:~:text=%D9%88%D8%A3%D8%B4%D8%A7%D8%B1%20%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8%20%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%20%D9%88%

D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A4,%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%8A%D8%A9%D8%8C%20%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5%20%D9%85%D9%86%20%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%AA%20%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9.

- رضوى أحمد حنفي، "هكذا يستطيع الذكاء الاصطناعي سرقة بياناتك الشخصية"، مقال منشور على الموقع التالي :

https://www.ngmisr.com/tech/%d9%87%d9%83%d8%b0%d8%a7-%d9%8a%d8%b3%d8%aa%d8%b7%d9%8a%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d8%b3%d8%b1%d9%82%d8%a9-%d8%a8%d9%8aDeclan McCullagh, FBI taps cell phone mic - as eavesdropping tool https://www.cnet.com/news/privacy/fbi-taps-cell-phone-mic-/as-eavesdropping-tool.

-https://www.maxicours.com/se/cours/l-intelligence-artificielle.

Eduardo Vilá, The Legal - personality of robots. https://vila.es/en/technology/the-legal-personality-of-/robots.

- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8 %B0 %D9 % 83%D8%A7%D8%A1-

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

%D8%A7%D9%84%D8 %A5% D8 B5 %
/D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A.

- Artificial intelligence (AI),"We ask whether computers can
"think in ahuman fashion.

- https://www.open.edu/openlearn/science-maths-
technology/computingand-ict/computing/artificial-intelligen.

Stuart Russell and Peter Norvig characterize this definition as
"thinking humanly" and reject in favor of "acting rationally.

-https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-65733841

-/https://www.maxicours.com/se/cours/l-intelligence-artificielle

- **النصوص القانونية:**

-
- المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- المادة 16 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- المادة 8 من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان وحريته الاساسية.
- دستور المملكة الأردنية الهاشمية.
- الظهير الشريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، بتنفيذ نص الدستور المغربي، الجريدة الرسمية عدد 3600.
- الظهير الشريف رقم 1.09.15 المؤرخ في 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009)، بإصدار القانون رقم 09.08، بشأن حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 7511 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص، 552.
- الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بالحماية الاشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024